بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٨٠
بتاريخ:	٢٠١٧/٩/٢٥

ملف رقم: ١٧٢٤/٤/٨٦

السيد الأستاذ/ وزير القوى العاملة

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٤٧) المؤرخ ٢٠١٢/٢/٢٩ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة بشأن طلب الرأى فى الخلاف بين شركة مطاحن مصر العليا التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية والعاملين بها بخصوص كيفية حساب قيمة البدلات على أساس الراتب، أم مربوط الدرجة.

ونُفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٣ من سبتمبر عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٢ من شهر ذى الحجة عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة طالبة الرأى عن تزويد جهة الإفتاء بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل فى الموضوع رغم استحثاثها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى، وهو الأمر الذى يستوجب معه حفظ الموضوع.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت بكتبها أرقام (٥٦) المؤرخ ٢٠١٣/٢/٢، و(١٧٥) المؤرخ ٢٠١٣/٣/١٣، و(٥٤١) المؤرخ ٢٠١٣/٨/٢٤، من وزارة القوى العاملة والهجرة، موافاتها بلائحة شئون العاملين بالشركة القابضة للصناعات الغذائية والمعتمدة من وزير قطاع الأعمال بالقرار رقم (٢١٣) لسنة ١٩٩٤، ومذكرة معدة بمعرفة الإدارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة الجماعية بوزارة القوى العاملة والهجرة تتضمن بيان السند القانونى لفتواها الصادرة إلى مديرية القوى العاملة والهجرة بسوهاج المؤرخة ٢٠١٢/٢/١٢ والوارد بها أن البدلات المستحقة للعاملين المخاطبين بأحكام قانون العمل تصرف لهم على أساس الراتب، وكذا بيان ما إذا كان هناك اتفاق جماعى موقع بين شركة مطاحن مصر العليا

مجلس الدولة
الجمعية العمومية

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية

والنقابة العامة للصناعات الغذائية تالٍ للاتفاق الموقع بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ ، إلا أن الوزارة لم تستجب لذلك، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى فى الموضوع المعروض، وهو ما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع المعروض، وذلك على النحو المُبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٩ / ١٠ / ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
هشام/

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع